



علي صباح حاتم طاهر(*)

(*) مدرس مساعد - الجامعة العراقية - كلية القانون والعلوم السياسية aalshamare268@gmail.com

المستخلص

يُعَدُّ التبليغ القضائي من الدعائم الأساسية لتحقيق العدالة وضمان المحاكمة المنصفة، إذ يمثل الوسيلة القانونية لإعلام الخصوم بالإجراءات القضائية المتخذة بحقهم، بما يتيح لهم ممارسة حق الدفاع والحضور أمام القضاء. ويهدف البحث إلى بيان مفهوم التبليغ القضائي وأهميته في الخصومة القضائية، وتحليل النصوص القانونية المنظمة لوسائله في قانون المرافعات، بالاعتماد على المنهج التحليلي المقارن. وتوصل البحث إلى أن التبليغ الصحيح يمثل شرطاً جوهرياً لصحة الخصومة القضائية، لأنه ينشئ علماً قانونياً لدى المدعى عليه بالدعوى المقامة ضده، ويضمن له فرصة الدفاع عن حقوقه. كما أن بطلان التبليغ يؤدي إلى بطلان الإجراءات اللاحقة المتأثرة به. وتبدأ المواعيد الإجرائية، سواء المتعلقة بالطعن في الأحكام أو تنفيذها، من تاريخ التبليغ الصحيح، مما يعزز ضمانات التقاضي ويسهم في تحقيق الاستقرار القضائي.

الكلمات المفتاحية

التبليغ القضائي، الخصومة القضائية، عدالة القضاء، قانون المرافعات، صحة الإجراءات القانونية

للاستشهاد بهذا البحث:

طاهر ع. ص. ح. (٢٠٢٦). الوسائل القانونية في تبليغ الخصوم في قانون المرافعات. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ٣٤، ٢٨٩-٣٠٧. <https://doi.org/10.61279/xrygrec10>

تاريخ الاستلام: ١٤ آيار ٢٠٢٦ تاريخ القبول: ٢٠ تموز ٢٠٢٦ تاريخ النشر ورقياً: ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٦ متوفر على الموقع الإلكتروني: ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٦

متوفر على: <https://jpls.edu.iq/index.php/jpls/ar/article/view/665>

متوفر على: <https://iasj.mohesr.gov.iq/journals/journal/view/253>

ترميز رقمي: <https://doi.org/10.61279/xrygrec10>

مفهرسة على: <https://doaj.org/toc/2664-4088>

المجلة تعمل بنظام التحكم المجهول لكل من الباحث والمحكمين

هذا البحث مفتوح الوصول ويعمل وفق (نسب المشاع الإبداعي) (نسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤.٠ دولي)

يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر (Copyright) لأعمالهم المنشورة في المجلة، مع منح المجلة حق النشر الأول وذلك حسب سياسات المجلة

نسخة المجلة المنشورة هي النسخة الرسمية المعتمدة لأغراض التوثيق والاستشهاد العلمي

المجلة مؤرشفة في مستوعب المجلات العراقية المفتوحة

للزيد من المعلومات مراجعة الروابط من خلال الضغط على الشعارات أدناه



Legal Methods of Notifying Litigants Under the Civil Procedure Law

Ali Sabah Hatim Tahir(*)

(*) Assistant Lecturer – Iraqia University - College of Law and Political Science aalshamare268@gmail.com

Abstract

Judicial notification is a fundamental pillar of justice and fair trials, serving as the legal means of informing litigants of judicial proceedings against them and enabling them to exercise their right to defense and appear before the courts. This research aims to clarify the concept and importance of judicial notification in litigation and analyze the legal provisions governing its methods under the Code of Civil Procedure, using the comparative analytical approach. The study concludes that valid notification is essential for the validity of litigation, as it legally informs the defendant of the case filed against them and provides an opportunity to defend their rights. Invalid notification may lead to the invalidity of subsequent procedures affected by it. Moreover, procedural time limits for appealing or enforcing judgments begin on the date of valid notification, strengthening litigation safeguards and promoting judicial stability.

Key Words

Judicial Notification, Litigation, Judicial Fairness, Code of Civil Procedure, Procedural Validity

Recommended citation

طاهر ع. ص. ح. (٢٠٢٦). الوسائل القانونية في تبليغ الخصوم في قانون المرافعات. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ٣٤، ٢٨٩-٣٠٧. <https://doi.org/10.61279/xrygce10>

Received 14 May 2026; accepted 20 July 2026

published 25 Oct. 2026 ; published online: 25 Oct. 2026

Available online at: <https://jlps.edu.iq/index.php/jlps/ar/article/view/665>

Online archived copy can be found at: <https://iasj.mohesr.gov.iq/journals/journal/view/253>

Indexed by: <https://doaj.org/toc/2664-4088>

Crossref DOI: <https://doi.org/10.61279/xrygce10>

This article has been reviewed under the journal's double-blind peer review policy.

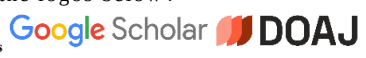
This article is open access and licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License (CC BY-NC-ND 4.0).

Authors retain the copyright to their works published in the journal, while granting the journal the right of first publication according to the journal's [policies](#).

The published version of the journal is the official version authorized for documentation and scholarly citation purposes.

The journal is archived in the Iraqi Open Access Journals database.

For more information, please refer to the links by clicking on the logos below.



المقدمة

يُعدّ التبليغ القضائي من الدعائم الجوهرية التي يقوم عليها نظام التقاضي العادل، إذ يمثل الوسيلة القانونية التي يتم من خلالها إعلام الخصوم بالإجراءات المتخذة ضدهم في الدعوى، بما يتيح لكل طرف فرصة الدفاع عن نفسه وممارسة حقوقه المكفولة بموجب القانون، فلا يمكن الحديث عن عدالة قضائية أو محاكمة منصفة من دون تبليغ صحيح، لأن هذا الإجراء هو الذي يُنشئ علماً قانونياً لدى الخصم بالإجراء، ويجعله طرفاً فعلياً في الخصومة القضائية، ومن ثمّ فإن بطلان التبليغ يؤدي حتماً إلى بطلان جميع الإجراءات اللاحقة عليه، الأمر الذي يؤكد خطورته ومكانته ضمن المنظومة الإجرائية.

وقد حرص المشرّع في مختلف الأنظمة القانونية على وضع قواعد دقيقة تنظم عملية التبليغ، ضماناً لوصول الإخطار إلى الشخص المعني، وتحقيقاً للتوازن بين مصلحة العدالة ومصلحة الخصوم في العلم اليقيني بالإجراءات، فالتبليغ ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو مظهر من مظاهر الضمان القضائي وركن أساسي في مبدأ المواجهة بين الخصوم، الذي يقتضي أن يكون كل طرف على علم تام بما يُقدّم ضده من طلبات أو مستندات حتى يتمكن من الرد عليها في إطار من الشفافية والمساواة أمام القضاء.

ومع التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، برزت الحاجة إلى تحديث الوسائل القانونية للتبليغ لتواكب متطلبات العصر، خاصة في ظل بطء الإجراءات الورقية التقليدية وما تسببه من تأخير في سير

الدعوى فأصبحت الوسائل الإلكترونية كالبريد الإلكتروني، والرسائل النصية، والمنصات الحكومية المعتمدة، من الأدوات الحديثة التي استُخدمت لتبليغ الخصوم بطريقة أكثر سرعة وفعالية، وقد سعى المشرعون في العديد من الدول إلى تقنين هذه الوسائل ضمن تشريعاتهم، لما تمثله من نقلة نوعية في تسريع العدالة وتحقيق مبدأ "القضاء الذكي".

إنّ أهمية التبليغ لا تنحصر في كونه وسيلة فنية للإعلان لحسب، بل تتعدى ذلك إلى كونه ضماناً أساسية لحق التقاضي والدفاع، إذ لا يُتصور قيام الخصومة القانونية بغير علم الأطراف بها، كما أن التبليغ يشكل نقطة البداية لجميع الإجراءات القضائية اللاحقة، كالخضور، وتقديم الدفع، وبدء سريان المواعيد القانونية، لذلك فإن أي خلل أو قصور في إجراءات التبليغ قد يترتب عليه بطلان الحكم ذاته، ما يجعل من دراسة الوسائل القانونية للتبليغ مسألة بالغة الأهمية للفقهاء والقضاء على حد سواء.

وفي ضوء الاتجاهات الحديثة نحو التحول الرقمي في العدالة، أصبحت مسألة التبليغ الإلكتروني من أبرز الموضوعات التي تستحق البحث والتحليل، لما نثيره من إشكالات تتعلق بحجيتها القانونية، ووسائل إثباتها، ومدى توافقها مع ضمانات الخصوم وحقوقهم الدستورية، ومن هنا نشأكد أهمية تناول موضوع الوسائل القانونية في تبليغ الخصوم بالدراسة العلمية المتعمقة، باعتباره مجالاً يجمع بين القانون التقليدي وتقنيات العصر الحديث، ويساهم في تطوير المنظومة

- ٢- تحليل النصوص القانونية المنظمة لوسائل التبليغ في قانون المرافعات.
- ٣- بيان الإجراءات المتبعة في التبليغ ومتى يُعد صحيحاً أو باطلاً.
- ٤- دراسة الوسائل الحديثة في التبليغ كالوسائل الإلكترونية وبيان حجيتها القانونية.

إشكالية البحث

رغم الأهمية الجوهرية للتبليغ القضائي في ضمان سير الخصومة القضائية بشكل عادل وفعال، تواجه عملية التبليغ تحديات تتعلق بكيفية إتمامه بصورة صحيحة وقانونية، خصوصاً مع التطورات الحديثة في وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية. فالتبليغ التقليدي قد يواجه التأخير أو الخلط، بينما يطرح التبليغ الإلكتروني إشكالات تتعلق بحجية الإخطار ووسائل إثباته ومدى توافقه مع حقوق الخصوم الدستورية. ومن هنا تنشأ الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في التساؤل التالي:

كيف تساهم الوسائل القانونية التقليدية والحديثة في تبليغ الخصوم في ضمان سير الخصومة القضائية بفعالية، وما مدى كفاية النصوص القانونية الحالية لضمان صحة التبليغ وحماية حقوق الأطراف؟

فرضية البحث

انطلاقاً من الإشكالية السابقة، يمكن صياغة فرضيات البحث كما يلي:

القضائية بما يحقق العدالة الناجزة ويعزز الثقة في القضاء.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور المحوري الذي يؤديه التبليغ في سير الدعوى القضائية؛ فبطلان التبليغ يؤدي إلى بطلان جميع الإجراءات اللاحقة عليه، كما أن التطورات التكنولوجية فرضت على المشرع والقضاء إيجاد حلول قانونية تتناسب مع الواقع الرقعي الجديد، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في:

- ١- بيان الأسس القانونية والإجرائية للتبليغ في قانون المرافعات.
- ٢- توضيح التطورات الحديثة في الوسائل القانونية للتبليغ، خصوصاً التبليغ الإلكتروني.
- ٣- إظهار مدى كفاية النصوص القانونية الحالية في تحقيق العدالة الناجزة.
- ٤- تسليط الضوء على الإشكالات العملية التي تواجه تنفيذ التبليغات القضائية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، من أبرزها:

- ١- التعرف على مفهوم التبليغ وأهميته في الخصومة القضائية.

كما يمتد أثره ليشمل جميع أنواع الدعاوى المدنية والتجارية والإدارية، باعتباره وسيلة أساسية لضمان حق الدفاع وتحقيق مبدأ المواجهة بين الخصوم.

المطلب الأول: مفهوم التبليغ وأنواعه

يُعدّ التبليغ القضائي الوسيلة القانونية التي يضمن من خلالها المشرّع علم الخصوم بالإجراءات القضائية المتعلقة بهم، سواء عند إقامة الدعوى لأول مرة أو أثناء سيرها، كالإخطارات الخاصة بالجلسات، أو القرارات، أو الأحكام، ويُعتبر هذا الإجراء حجر الزاوية في العملية القضائية، لأنه يترتب على إغفاله أو بطلانه بطلان الخصومة ذاتها وما يتبعها من إجراءات، باعتباره من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها أو تجاوزها، فالمقصود من التبليغ ليس مجرد إعلام الخصم إعلاماً شكلياً، بل تحقيق العلم الحقيقي أو الاقتراضي بالإجراء القضائي، بما يضمن تمكنه من الدفاع عن نفسه على نحوٍ فعّال ومتوازن مع خصمه^١.

وقد حرصت أغلب التشريعات العربية، ومنها القانون المصري والقطري والبحريني، وكذلك المشرّع العراقي، على تنظيم قواعد التبليغ بدقة لضمان تحقيق الغاية منه، حيث نظم قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل إجراءات التبليغ وحدد الجهة المختصة به ممثلة بالمحكمة والقائمين بالتبليغ، وبين الوسائل القانونية لإجرائه والشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لصحته وتقوم هذه التنظيمات على ضمان وصول التبليغ

- ١- التبليغ القضائي يعد الركيزة الأساسية لإضفاء الصفة القانونية على سير الخصومة القضائية، وأي خلل فيه يؤدي إلى بطلان الإجراءات اللاحقة.
- ٢- الوسائل القانونية التقليدية للتبليغ تحقق العدالة الناجزة في الحالات العادية، لكنها قد تواجه تحديات في سرعة وكفاءة الإخطار.
- ٣- التبليغ الإلكتروني والوسائل الحديثة تعد بدائل فعّالة لتسريع الإجراءات القضائية، لكن نجاحها مرتبط بوجود نصوص قانونية واضحة تحدد حجيتها وطرق إثباتها.
- ٤- هناك حاجة لمواءمة النصوص القانونية في قانون المرافعات مع التطورات التقنية لضمان حقوق الأطراف وحماية مبادئ العدالة والمساواة.

المبحث الأول

مفهوم التبليغ وأهميته في قانون المرافعات

يُعدّ التبليغ القضائي من أهم الإجراءات الإجرائية في قانون المرافعات، إذ يترتب عليه اتصال الخصومة علماً ووجوداً بين أطرافها، ويُعد الوسيلة القانونية التي يتم من خلالها إعلام الخصوم بما يُخضع في مواجهتهم من إجراءات قضائية، ويؤثر التبليغ تأثيراً مباشراً في صحة الخصومة وسلامة الإجراءات، إذ لا يجوز للمحكمة السير في الدعوى قبل التحقق من تمامه وفقاً لأحكام القانون.

١ حامد، محمد فوز عبد الفتاح. (٢٠٢١). أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن).

جعل الوصول إلى الأشخاص أسهل وأسرع من أي وقت مضى، ويشترط في هذه الوسائل أن تكون موثقة وقابلة للإثبات، كأن يتم عبر نظام إلكتروني معتمد يسجل وقت الإرسال وتاريخه، أو من خلال إشعار إلكتروني رسمي يؤكد استلام المرسل إليه^٢.

ويلاحظ أن التوجه نحو رقنة إجراءات التبليغ القضائي يأتي استجابةً لحاجة المرفق القضائي إلى تسريع الفصل في الدعاوى، وتقليل التكاليف، وتيسير إيصال الإعلانات إلى الخصوم داخل الدولة وخارجها. غير أن النظام القانوني العراقي لا يزال يعتمد أساساً على الوسائل التقليدية في التبليغ، مع وجود تطبيقات وإجراءات إدارية محدودة في إطار التطوير التقني ويشترط في حال استخدام الوسائل الإلكترونية توفر ضمانات فنية وقانونية كافية للتحقق من صحة التبليغ وسلامة إجراءاته، بما يحد من إمكانية الطعن فيه بالبطلان.

وبذلك يجمع التبليغ القضائي بين الضمانات القانونية التقليدية ومتطلبات التطور التقني، بما يحقق التوازن بين سرعة الفصل في الخصومات وضمان حقوق الدفاع.

المطلب الثاني: أهمية التبليغ وضماناته القانونية

يُعدّ التبليغ القضائي إجراءً جوهرياً من إجراءات الدعوى، إذ يترتب على صحته انعقاد الخصومة على نحو

إلى علم المعلن إليه بصورة قانونية تمنع الغش أو التلاعب بالإجراءات أو مفاجأة الخصم بما يجهره من قرارات، كما يشترط القانون إثبات واقعة التبليغ في ورقة رسمية موقعة أو مثبتة قانوناً، بما يضمن حجيتها في الإثبات وترتيب آثارها القانونية^٣.

وينقسم التبليغ في هذا الإطار إلى نوعين أساسيين:

أولاً: التبليغ الرسمي، وهو الشكل التقليدي الذي يتم بواسطة المحكمة أو من تنتدبه للقيام بإجراءات التبليغ، حيث يتم تسليم صورة من ورقة التبليغ إلى الشخص المطلوب تبليغه شخصياً، أو في موطنه الأصلي أو المختار، أو إلى من ينوب عنه قانوناً كالوكيل أو أحد أفراد أسرته المقيمين معه. ويُعد هذا الأسلوب الأكثر أماناً من الناحية القانونية، لما يحققه من علم مباشر بالواقعة الإجرائية، فضلاً عن تمكين المحكمة من التحقق من صحة التبليغ من خلال محاضر رسمية موثقة^٤.

ثانياً: التبليغ بالوسائل الحديثة وهو التطور الذي جاء استجابةً للتحوّل الرقي في العدالة الحديثة، ويتضمن استخدام البريد الإلكتروني الرسمي، أو الرسائل النصية، أو المنصات الحكومية المعتمدة كوسائل لإخطار الخصوم، وقد توسع المشرّع مؤخراً في اعتماد هذا النوع من التبليغات، خصوصاً في ظل التطور التقني الذي

٢ محمد، إبراهيم حمدان أحمد (٢٠٢٤). التقاضي الإلكتروني ودوره في تحقيق العدالة الناجزة. كلية الحقوق. جامعة القاهرة، م ١٩، ع ١٠. مجلة القانون والقضاء، ١٥ (٣)، ٨٨-١١٧.

٣ حسين، محمد رشاد. (٢٠٢٣). أثر عدم استيفاء التبليغ للشكلية القانونية. مجلة الجامعة العراقية. الجامعة العراقية - مركز البحوث والدراسات الإسلامية.

٤ البديرات، محمد بن أحمد، (٢٠٢٢)، التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية في النظام السعودي، مجلة البحوث الفقهية، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دمنهور. القاهرة.

صحيح، ولا يجوز للمحكمة السير في نظرها إلا بعد التحقق من تمام التبليغ وفقاً لأحكام القانون. ويهدف التبليغ إلى تحقيق العلم القانوني الخصوم بالإجراءات المتخذة في مواجهتهم، بما يُمكّنهم من ممارسة حق الدفاع وتقديم دفعوهم ضمن المواعيد المقررة^٥.

وقد استقر الفقه الإجرائي على أن التبليغ لا يُعد إجراءً شكلياً بحتاً، وإنما يمثل ضماناً أساسية من ضمانات حق الدفاع، لما يترتب عليه من تمكين الخصم من الحضور أمام المحكمة ومباشرة حقوقه الإجرائية. كما استقر القضاء على أن الإخلال بقواعد التبليغ يؤدي إلى بطلان الإجراءات اللاحقة عليه، لارتباطه بصحة انعقاد الخصومة^٦.

ولضمان عدالة هذا الإجراء ودقته، أرسى المشرع مجموعة من الضمانات القانونية الصارمة التي تنظم عملية التبليغ وتمنع التعسف أو الخطأ في تنفيذه^٧:

أولاً: ضمان التبليغ الشخصي أو في الموطن القانوني الصحيح

يُعدّ التبليغ الشخصي أو في الموطن القانوني من أهم ضمانات صحة التبليغ، وقد نظمته المشرع العراقي في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل، إذ

نصّت المادة (١٣) على أن يتم التبليغ بتسليم الورقة إلى الشخص المطلوب تبليغه أو إلى من يصح تسليمها إليه قانوناً، كما أجازت المادة (١٧) تسليمها إلى أحد أفراد أسرته المقيمين معه عند تعذر التبليغ الشخصي. ويترتب على التبليغ في الموطن القانوني قيام قرينة قانونية على تحقق العلم بالإجراء، مما يضمن صحة انعقاد الخصومة ويمنع التحايل في إجراءات التبليغ^٨.

ثانياً: وجوب توثيق عملية التبليغ وإثباتها رسمياً

يلتزم القائم بالتبليغ وفقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل بإثبات واقعة التبليغ في ورقة التبليغ الرسمية، متضمنة البيانات الجوهرية كاسم المبلّغ إليه وصفته ومكان وتاريخ التبليغ وساعة حصوله، وتوقيع المستلم إن وُجد. وقد أوجب القانون تنظيم هذه البيانات وإعادة ورقة التبليغ إلى المحكمة المختصة، لتكون ضمن أوراق الدعوى. ويُعدّ ما يثبت القائم بالتبليغ في هذه الورقة ذو حجية قانونية باعتباره ورقة رسمية، لا يجوز دحضه إلا بالظن بالتزوير، وهو ما يمنح المحكمة وسيلة للتحقق من صحة الإجراءات وضمن تحقق العلم القانوني بالإجراء^٩.

٥ قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

٦ قانون الإثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل.

٧ السيد، نهاد أحمد. (٢٠٢٣). الأثر القانوني للتبليغ القضائي الإلكتروني في منازعات الشركات الأجنبية في النظامين السعودي والمصري (دراسة مقارنة)، جامعة طنطا، ٣١٤.

٨ يواو شهرزاد، و بشير محمد أمين. (٢٠٢١). التبليغ القانوني للمحبوس كآثر من آثار السير الحسن للعدالة. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، (١) ٧، ٣٨٠-٣٩٦.

٩ جملي بن بطو، و د. مقدم الياسين. (٢٠٢٣). العقد الرسمي كأساس للمعاملة العقارية. مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، ٣٠٠-٣٢٣.

ثالثاً: تحقق المحكمة من سلامة التبليغ قبل السير في الدعوى

لا تشرع المحكمة في نظر الدعوى إلا بعد التأكد من صحة التبليغ للخصوم، لأن الخصومة لا تتعدّد إلا بعلم الطرف الآخر. وقد كرّست المحاكم العليا في العديد من الأنظمة القضائية مبدأً مفاده أن "بطلان التبليغ يبطل الخصومة وما يتفرع عنها"، وهو مبدأ مستقر في الفقه والقضاء لما له من أثر مباشر على عدالة المحاكمة^{١٠}.

رابعاً: حق الخصم في الطعن ببطلان التبليغ:

يقرّ قانون المرافعات المدنية العراقية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل بحق الخصم في التمسك ببطلان التبليغ إذا شاب عيب جوهري يؤثر في صحته، كإجرائه على عنوان غير صحيح أو مخالفة الإجراءات والبيانات التي يوجبها القانون، ويترتب على ذلك عدم الاعتداد بالإجراء وما يليه لعدم صحة انعقاد الخصومة. ويُعدّ البطلان من مسائل النظام العام، مما يحجز للمحكمة إثارته من تلقاء نفسها، ومع ذلك، قد يؤدي التوسع في الدفع بالبطلان لأسباب شكلية إلى إطالة أمد التقاضي، بما يثير إشكالية التوازن بين ضمان حق الدفاع وسرعة الفصل في الدعوى^{١١}.

خامساً: اعتبار التبليغ من النظام العام:

تُعدّ قواعد التبليغ في قانون المرافعات المدنية العراقية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام، ولا يجوز للأطراف الاتفاق على مخالفتها أو التنازل عنها، لما لها من صلة مباشرة بصحة الخصومة وضمنان حق الدفاع. ويترتب على ذلك أن للمحكمة سلطة التحقق من صحة إجراءات التبليغ من تلقاء نفسها في أي مرحلة من مراحل الدعوى دون حاجة إلى دفع من الخصوم^{١٢}.

ولا تقتصر أهمية التبليغ على كونه وسيلة لإعلام الخصوم، بل تمتد لتشمل ضمانات أعمق تتعلق بشرعية القضاء ذاته فصحة التبليغ تمثل الضمان الأول لسلامة الحكم القضائي، لأن الحكم الصادر في مواجهة خصم لم يُبلغ تبليغاً صحيحاً يُعدّ منعزلاً من حيث الأثر، إذ بُني على خصومة غير قائمة، ولهذا فإن ضبط إجراءات التبليغ بدقة يُسهم في استقرار الأحكام القضائية ويُقلل من حالات الطعن بالبطلان أو النقض^{١٣}.

وفي ضوء التحولات الرقمية الراهنة، فإن أهمية التبليغ تزداد تعقيداً، إذ أصبح المطلوب هو الجمع بين حجية التبليغ التقليدي ودقة التبليغ الإلكتروني، لضمان استمرار حماية حقوق المتقاضين في ظل التحول إلى

١٠. مرجع سابق، لكحل، (٢٠٢١).

١١. جملي بن بطو، و.د. مقدم الياسين. (٢٠٢٣). مرجع سابق.

١٢. عمر محمود حميد الجامدي، و محمد علي الطعاني. (٢٠٢٤). التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٥(١٢). <https://doi.org/10.53796/hnsj512/40>.

١٣. حسين، محمد رشاد. (٢٠٢٣). أثر عدم استيفاء التبليغ للشكلية القانونية. مجلة الجامعة العراقية، ٥٨ع، ١ ج، ٤١٣ - ٤٢٣. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1355812>

تُمْكِن من إيصال الإعلانات القضائية بسرعة ودقة تفوق بكثير الطرق السابقة، فقد أصبح بالإمكان اليوم تبليغ الخصوم عبر البريد الإلكتروني الرسمي، أو من خلال المنصات الرقمية التابعة للسلطة القضائية، أو حتى عن طريق الرسائل النصية القصيرة (SMS) التي تصل إلى هاتف الخصم خلال ثوانٍ معدودة، وهو ما أحدث نقلة جوهرية في بنية العمل القضائي من حيث السرعة والشفافية والقدرة على تتبع مسار الإجراء^{١٥}.

وقد أدرك المشرع العراقي أهمية تطوير وسائل التبليغ القضائي بما يواكب التطورات التكنولوجية، إلا أن الاعتماد ما زال قائماً بصورة أساسية على الوسائل التقليدية في التبليغ، وذلك وفقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية. ومع ذلك، برزت الحاجة إلى إدخال وسائل حديثة، كالتبليغ الإلكتروني، لما لها من دور في تسريع الإجراءات وتقليل حالات التأخير أو بطلان التبليغ التي تُعد من أبرز أسباب إطالة أمد التقاضي. الأمر الذي يقتضي توجهاً تشريعياً نحو تبني هذه الوسائل مع توفير الضمانات القانونية والتقنية اللازمة لضمان تحقق العلم اليقيني بالواقعة الإجرائية^{١٦}.

إنّ الاتجاه نحو التحول الرقمي في التبليغ القضائي لم يكن مجرد إجراء إداري، بل يمثل إصلاحاً بنيوياً في العدالة الإجرائية، إذ يهدف إلى تحقيق مبادئ العدالة الناجزة

القضاء الذي فالغاية من التبليغ في كل الأحوال تبقى واحدة: تحقيق العلم الحقيقي بالخصومة وضمان المساواة في التقاضي، وهو ما يجعل من التبليغ ركيزة العدالة الإجرائية وشرطها الأساسي في أي نظام قضائي معاصر^{١٧}.

ويرى الباحث أن التبليغ القضائي، على الرغم من إحاطة المشرع له بجملة من الضمانات القانونية التي تهدف إلى تحقيق العلم اليقيني للخصوم، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن وجود بعض الإشكالات التي قد تعوق تحقيق هذا الهدف، لا سيما ما يتعلق بصعوبة التبليغ في بعض الحالات، أو التأخر في إنجازه، مما ينعكس سلباً على سرعة الفصل في الدعوى. كما أن الاعتماد شبه الكامل على الوسائل التقليدية في بعض الأنظمة، ومنها النظام العراقي، لم يعد كافياً لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

المبحث الثاني

الوسائل القانونية الحديثة في تبليغ الخصوم

شهدت الوسائل القانونية في تبليغ الخصوم تحولاً نوعياً خلال العقدین الأخيرین، مدفوعةً بالتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث انتقل القضاء من الأساليب الورقية التقليدية التي تعتمد على المحضرين والبريد المسجل إلى أساليب إلكترونية مبتكرة

١٤ عبيد، حسام حامد. (٢٠١٩). فكرة التبليغ القضائي الإلكتروني. مجلة دراسات البصرة، ٣٤٨، ٣٠٧-٣٤٤.

<https://doi.org/10.33762/1954-000-034-008>

١٥ مرجع سابق، البديرات، (٢٠٢٢).

١٦ مرجع سابق، شكار، (٢٠٢٣).

من أبرز وسائل التبليغ في قانون المرافعات المدنية العراقية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل، التبليغ بواسطة القائمين بالتبليغ، إذ يُعدّ القائم بالتبليغ الموظف المختص قانوناً بتنفيذ أوامر المحكمة، ويُناط به تسليم ورقة التبليغ إلى الشخص المعلن إليه في موطنه أو محل عمله أو إلى من يمثله قانوناً، ويقوم بإثبات واقعة التبليغ في ورقة التبليغ الرسمية متضمنة بياناتها الجوهرية مثل تاريخ ومكان التبليغ واسم المبلّغ إليه وصفته وتوقيعه أو بيان امتناعه عن الاستلام، وتُعد هذه الورقة محرراً رسمياً حجةً في الإثبات وفقاً للقانون، بما يترتب عليه من آثار قانونية تتعلق بصحة الإجراءات وضمان انعقاد الخصومة^{١٩}.

أما الوسيلة الثانية التي استخدمت على نطاق واسع فهي التبليغ بالبريد المسجل مع الإشعار بالاستلام، وهي طريقة أكثر مرونة وأقل كلفة من التبليغ بواسطة المحضرين إذ يتم إرسال الإعلان في مظروف رسمي مرفق بإشعار استلام يحمل توقيع المعلن إليه أو من ينوب عنه قانوناً، يُعاد إلى المحكمة كدليل على تمام التبليغ، وقد ساهمت هذه الوسيلة في تقليل الضغط على المحاكم وتيسير الإجراءات، خصوصاً في المناطق البعيدة أو القضايا المدنية البسيطة^{٢٠}.

وتقليل التكاليف وتعزيز الثقة في النظام القضائي، كما أنه يسهم في الحد من حالات بطلان الإجراءات الناتجة عن العيوب الشكلية في التبليغ، ويوفر آلية دقيقة للتوثيق الإلكتروني يمكن الرجوع إليها عند الطعن أو النزاع، وبذلك أصبح التبليغ الإلكتروني ركيزة أساسية في مرفق القضاء الحديث، تجسد التوازن بين ضمان حق الدفاع للخصوم ورفع كفاءة الأداء القضائي، مما يجعل دراسة هذه الوسائل ضرورة لفهم مدى توافقها مع القواعد العامة للمرافعات، ومعايير العدالة الإجرائية، ومتطلبات الأمن المعلوماتي في العصر الرقمي^{١٧}.

المطلب الأول: الوسائل التقليدية للتبليغ في قانون المرافعات

يُعدّ التبليغ من أهم الإجراءات الشكلية التي يقوم عليها نظام الخصومة القضائية، إذ يُمثل الوسيلة التي تُكفل بها العدالة حق الدفاع، وتحقق بها مبدأ المواجهة بين الخصوم، وقد شكلت الوسائل التقليدية للتبليغ أساس العمل القضائي في فترات طويلة قبل ظهور التقنيات الحديثة، حيث اعتمدت المحاكم على وسائل ملهوسة ومباشرة لإيصال الإعلانات والأوامر القضائية إلى أطراف الدعوى، بما يضمن علمهم بها علماً يقينياً يكتفيهم من مباشرة حقوقهم^{١٨}.

١٧ كبيش، عبد السلام. (٢٠٢٤). وسائل التبليغ القضائي الإلكتروني. دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ٨ (١)، ٣٣٧-٣٥٠.

١٨ مرجع سابق، البديرات، (٢٠٢٢).

١٩ محمد فاروق زكي الأحمد درغام، وسامي يوسف أولاد محمد. (٢٠٢٤). دور أساليب التبليغ القضائي الحديثة في تقليل ازدحام المحاكم الفلسطينية: دراسة حالة القدس. دراسات: علوم الشريعة والقانون، ٥١ (٣). عمادة البحث العلمي، جامعة بيرزيت.

٢٠ مرجع سابق، محمد، (٢٠٢٤).

مع الإجراءات القانونية لتحقيق العدالة الناجزة والفعالة.

أتاحت هذه الوسائل للمحاكم وهيئات التقاضي إرسال الإشعارات والأوامر والمذكرات والقرارات القضائية إلى الخصوم أو وكلائهم عبر منصات رقمية معتمدة، تشمل البريد الإلكتروني الرسمي، والرسائل النصية القصيرة، والتطبيقات الحكومية الموحدة لإدارة الدعاوى القضائية، وقد أسهم هذا التحول في تقليص الفجوة بين المتقاضين والمؤسسات القضائية، إذ أصبح التواصل القضائي أكثر شفافية وسرعة ودقة، مع إمكانية تتبع جميع مراحل الدعوى إلكترونياً دون الحاجة إلى الحضور الشخصي أو تبادل المستندات الورقية^{٢٢}.

وقد اعترفت التشريعات العربية الحديثة بهذا النوع من التبليغ ضمن إطار التحول الرقمي الشامل للعدالة فعلى سبيل المثال، نص قانون الإجراءات المدنية الإماراتي المعدل على جواز استخدام وسائل الاتصال الحديثة التي تعتمد عليها وزارة العدل في التبليغ، كالرسائل النصية والبريد الإلكتروني، شرط أن تضمن هذه الوسائل وصول الإشعار إلى الشخص المعني بطريقة موثوقة وقابلة للإثبات، أما في المملكة العربية السعودية، فقد أقر نظام المرافعات الشرعية المعدل لعام ٢٠٢٢ التبليغ الإلكتروني كوسيلة رسمية من خلال منصة "ناجز"، معتبراً أن التبليغ يعدّ صحيحاً ومنتجاً لآثاره القانونية بمجرد

وفي بعض الحالات الخاصة، أجاز قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل الاستعانة بالجهات الإدارية أو السلطات العامة عند الاقتضاء في إجراءات التبليغ، وذلك في الحالات التي يتعذر فيها إتمام التبليغ بالطرق المعتادة، كتعذر الوصول إلى محل إقامة المعلن إليه أو تغييره أو امتناعه عن الاستلام، ويظل الأصل في التبليغ هو إجراؤه بواسطة المحكمة والقائمين به وفق الأصول القانونية المقررة. وقد ترتب على الاعتماد على الوسائل التقليدية بعض الإشكالات العملية، مثل تأخر إجراءات التبليغ أو صعوبة تحديد محل الإقامة أو ضياع الإعلانات في بعض الحالات، الأمر الذي دفع نحو التفكير في تطوير منظومة التبليغ بما يواكب التطور التقني ويحقق سرعة الإجراءات مع الحفاظ على ضمانات حق الدفاع^{٢١}.

المطلب الثاني: التبليغ الإلكتروني وأثره القانوني

مع التحول الرقمي الشامل الذي تشهده منظومات العدالة في العالم، وتوجه العديد من الدول نحو تبني مفهوم "القضاء الذكي"، برزت الوسائل الإلكترونية للتبليغ القضائي كإحدى أهم صور التطوير في الإجراءات المدنية والتجارية، فقد أضحت هذه الوسائل ضرورة تفرضها متطلبات العصر الحديث، إذ لم تعد العدالة تعتمد على الأساليب الورقية التقليدية التي كانت تُبطئ سير القضايا وتُثقل كاهل المحاكم بالإجراءات الشككية، بل انتقلت إلى عصرٍ جديدٍ متكامل فيه التقنية

٢١ مرجع سابق، محمد، (٢٠٢٤).

٢٢ مرجع سابق، السيد، (٢٠٢٣).

بالمؤسسات العدلية وتسهيل الوصول إلى خدمات القضاء عن بُعد^{٢٥}.

إلا أن هذا النظام لا يخلو من تحديات عملية وتقنية، يأتي في مقدمتها صعوبة التحقق من استلام التبليغ في بعض الحالات التي يكون فيها البريد الإلكتروني غير موثوق أو غير محدث، وضعف الوعي التقني لدى بعض المتقاضين الذين ما زالوا يفضلون الوسائل الورقية التقليدية، كما يبرز تحدٍّ آخر يتمثل في تأمين الأنظمة الرقمية ضد محاولات الاختراق أو التلاعب بالبيانات، وهي مسألة تستلزم تطوير تشريعات تقنية دقيقة وتعاوناً وثيقاً بين الجهات القضائية والتقنية لضمان موثوقية هذه الوسائل وحمايتها من العبث أو التزوير^{٢٦}.

ومن ثم فإن التبليغ الإلكتروني يُمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق العدالة الرقمية وتطوير القضاء في إطار التحول الوطني الرقمي، لكنه في الوقت ذاته يحتاج إلى إطار قانوني وتقني متكامل يوازن بين السرعة والضمانات الإجرائية، ويحافظ على مبدأ المواجهة وحق الدفاع، وبذلك يُمكن القول إن التبليغ الإلكتروني ليس مجرد أداة تكنولوجية حديثة، بل هو تحول بنيوي في الفكر القضائي يعكس قدرة النظم القانونية العربية على

تسجيله في النظام الإلكتروني، دون حاجة للتبليغ الورقي، وهو ما يمثل نقلة نوعية في بنية النظام القضائي السعودي نحو العدالة الرقمية^{٢٣}.

أما من حيث الحجية القانونية للتبليغ الإلكتروني، فقد بات يتمتع بذات القوة القانونية التي يحوزها التبليغ الورقي التقليدي، متى كان صادراً عن نظام إلكتروني رسمي معتمد، وتم توثيق بيانات الإرسال والاستلام فيه بدقة، وتُعتبر هذه البيانات الرقمية قرائن قانونية على تمام التبليغ، ولا يمكن الطعن فيها إلا بدليل تقني أو قانوني يُثبت العكس وهذا الاعتراف القانوني بالتبليغ الإلكتروني يعزز الثقة في عدالة الإجراءات الحديثة، ويمنحها مشروعية قانونية كاملة في مواجهة الأطراف^{٢٤}.

وتكمن إيجابيات التبليغ الإلكتروني في قدرته على تحقيق سرعة في إنجاز المعاملات القضائية، وخفض التكاليف المالية والإدارية المرتبطة بالإعلانات الورقية، فضلاً عن تمكين المحاكم من الوصول إلى الخصوم داخل الدولة أو خارجها بسهولة ويسر، كما يتيح هذا النظام ميزة تتبع الإجراءات إلكترونياً بشكل فوري، بما يحقق مبادئ العدالة الناجزة، والشفافية، وحرمة العمل القضائي. وقد ساهمت هذه المزايا في تعزيز ثقة المتقاضين

٢٣ مرجع سابق، البديرات، (٢٠٢٢).

٢٤ فقيهي، علي موسى، والمباريه، عمرو محمد. (٢٠١٩). التبليغ الإلكتروني وأثره في سرعة إجراءات التقاضي في ضوء رؤية ٢٠٣٠. مقدم إلى مؤتمر تطور القضاء والتقاضي في المملكة العربية السعودية، كلية الشرق العربي للدراسات العليا، الرياض. المملكة العربية السعودية.

٢٥ رجع سابق لكحل، (٢٠٢١).

٢٦ مرجع سابق، فقيهي، (٢٠١٩).

مواكبة التطورات الرقمية العالمية دون التفريط في مبادئ العدالة الراسخة^{٢٧}.

الخلاصة

ختاماً يمكن القول إن التبليغ القضائي يمثل حجر الزاوية في سلامة الخصومة القضائية وصحة الإجراءات، إذ لا تتحقق العدالة الإجرائية إلا بعلم الخصوم بما يُتخذ في مواجهتهم من إجراءات تتيح لهم ممارسة حقوقهم في الدفاع، وقد تطورت نظم التبليغ بتطور المجتمعات واحتياجات العدالة، فانتقلت من الوسائل الورقية التقليدية التي تعتمد على المحضرين والبريد، إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة التي تسهم في تسريع الفصل في القضايا وتحقيق كفاءة أكبر في إدارة العدالة.

ويُظهر هذا التطور أن التشريعات العربية، ومنها التشريع القطري والمصري والبحريني والسعودي والإماراتي، تسير في اتجاهٍ موحد نحو التحول الرقمي في القضاء بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي ورؤية الحكومات الذكية. ومع ذلك، فإن تحقيق التوازن بين السرعة في الإجراءات وضمان حقوق الدفاع يظل تحدياً جوهرياً يتطلب استمرار تطوير القوانين، وتوسيع الوعي القانوني والتقني لدى المتقاضين، وتعزيز أمن المنصات الإلكترونية المعتمدة في التبليغ.

ومن ثم فإن الوسائل القانونية في تبليغ الخصوم لم تعد مجرد إجراء شكلي، بل أصبحت تجسد مبدأ العدالة والمساواة أمام القضاء، وتعكس كفاءة المنظومة

القضائية في مواكبة التطور التقني وتحقيق العدالة الناجزة.

ويُوصى بضرورة توحيد المعايير القانونية للتبليغ الإلكتروني على مستوى الدول العربية، وتكثيف التدريب للقضاة والمحامين على استخدام الأنظمة الرقمية، لضمان التطبيق الأمثل لهذه الوسائل بما يضمن الحقوق ويعزز الثقة في القضاء.

النتائج:

من خلال الدراسة المتعمقة لموضوع الوسائل القانونية في تبليغ الخصوم في قانون المرافعات، يمكن استخلاص عدد من النتائج الجوهرية التي توضح الدور المحوري لهذا الإجراء في ضمان العدالة الإجرائية وصحة الخصومة.

١. التبليغ يمثل الأساس الإجرائي لقيام الخصومة وصحتها: يُعد التبليغ القضائي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الخصومة، إذ لا يمكن تصور دعوى صحيحة دون تبليغ صحيح للخصوم فهو الإجراء الذي يُنشئ علماً قانونياً لدى المدعى عليه بوجود دعوى مرفوعة ضده، مما يتيح له ممارسة حقه في الدفاع والحضور أمام القضاء. كما أن جميع المواعيد الإجرائية، سواء للطعن في الأحكام أو لتنفيذها، تبدأ من تاريخ التبليغ الصحيح، مما يجعله شرطاً جوهرياً لصحة الإجراءات ومصدراً من مصادر الاستقرار القضائي.

٢٧ مرجع سابق، كبيش، (٢٠٢٤).

٢. الوسائل القانونية للتبليغ تنقسم إلى تقليدية وحديثة، ولكل منها مزايا وقيود: أظهرت الدراسة أن المشرع في القوانين المقارنة، مثل القانون القطري والمصري والبحريني، نظم التبليغ بوسائل متعددة، يمكن تصنيفها إلى تقليدية وحديثة، فالوسائل التقليدية تشمل التبليغ بواسطة المحضرين أو البريد المسجل أو السلطات الإدارية، وهي وسائل تضمن الوصول المادي إلى الخصم لكنها تسم بالبطء وتعقيد الإجراءات، أما الوسائل الحديثة، كالتبليغ الإلكتروني عبر البريد الرسمي أو المنصات الحكومية، فقد جاءت لتجاوز تلك القيود وتحقيق السرعة والفعالية في التواصل بين المحكمة والأطراف، مع الحفاظ على الضمانات الإجرائية الأساسية.

٣. الاتجاه التشريعي الحديث يتجه نحو التبليغ الإلكتروني لما يحققه من سرعة وفعالية: يتضح من مراجعة التشريعات العربية الحديثة أن هناك توجهاً عاماً نحو اعتماد التبليغ الإلكتروني كوسيلة رسمية، لما يوفره من سرعة في إنجاز المعاملات القضائية وتقليل الكلفة المادية والإدارية، فقد تبنت كل من الإمارات والسعودية ومصر هذا الاتجاه من خلال تشريعات واضحة تنظم التبليغ عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو المنصات الرقمية المعتمدة، ويعد هذا التطور انعكاساً لرؤية الحكومات في الانتقال نحو القضاء الذكي والتحول الرقمي الشامل في المنظومة العدلية.

٤. نجاح التبليغ الإلكتروني يتطلب إطاراً قانونياً وتقنياً متكاملًا: رغم ما يحققه التبليغ الإلكتروني من مزايا كبيرة، إلا أن نجاحه العملي يتوقف على وجود منظومة متكاملة من التشريعات التقنية والتنظيمية فلا بد من تحديد آليات دقيقة لإثبات استلام الإشعارات الإلكترونية وتوثيقها رقمياً، إلى جانب ضمان حماية البيانات والمراسلات من الاختراق أو التلاعب، كما يتعين تدريب الكوادر القضائية والإدارية على استخدام الأنظمة الإلكترونية، وتوعية المتقاضين بأهمية اعتماد الوسائل الرقمية في التواصل القضائي وبدون هذه العناصر، يظل التبليغ الإلكتروني معرضاً لمخاطر قانونية وتقنية قد تؤثر في مصداقيته وفعاليته.

وبذلك يتضح أن التبليغ سواء بالوسائل التقليدية أو الحديثة، يظل الركيزة التي تقوم عليها العدالة الإجرائية، وأن تطويره بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي يعد خطوة أساسية نحو تحقيق قضاء أكثر كفاءة وعدالة.

التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول الوسائل القانونية في تبليغ الخصوم في قانون المرافعات، وبالنظر إلى التطور التشريعي والتقني الذي يشهده العالم العربي في مجال العدالة الرقمية، يمكن تقديم عدد من التوصيات التي من شأنها تعزيز فاعلية نظام التبليغ وضمان تحقيق العدالة الإجرائية بصورة متكاملة:

أدلة إرشادية توضح إجراءات التبليغ الإلكتروني وخطواته وآثاره القانونية، بما يعزز الثقافة القانونية العامة ويسهم في تقليل حالات الخطأ أو البطالان الإجرائي.

٤. تطوير التشريعات لتشمل وسائل تقنية جديدة مثل التبليغ عبر التطبيقات الذكية والمنصات الموحدة: مع تسارع التطور الرقمي، أصبح من الضروري أن تواكب التشريعات هذا التطور من خلال إدراج وسائل تقنية حديثة ضمن منظومة التبليغ القضائي، مثل التبليغ عبر التطبيقات الذكية، والمنصات الحكومية الموحدة، وأنظمة التوقيع الرقمي، والتبليغ عبر الحسابات الرسمية الموثقة للمحامين أو الأطراف هذا التطوير يسهم في تحقيق التكامل بين العدالة الإلكترونية والخدمات الحكومية الرقمية، ويعزز من كفاءة النظام القضائي في تحقيق العدالة السريعة والفعالة.

وبصورة عامة فإن تبني هذه التوصيات من شأنه أن يعزز ثقة المجتمع في النظام القضائي، ويدعم مسيرة التحول الرقمي للعدالة في العالم العربي، بما يحقق الموازنة بين السرعة في الإجراءات وصوص الحقوق وضمانات الدفاع.

إقرار تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بالبحث أو التأليف أو نشر هذا المقال.

١. ضرورة توحيد القواعد القانونية المتعلقة بالتبليغ الإلكتروني على المستوى العربي: تواجه التشريعات العربية تفاوتاً في تنظيم التبليغ الإلكتروني من حيث نطاق تطبيقه، وجيئته، ومتطلبات صحته لذا يُوصى بضرورة العمل على وضع إطار قانوني عربي موحد يُنظم آليات التبليغ الإلكتروني أمام الجهات القضائية، بما يضمن الاعتراف المتبادل بالتبليغات الإلكترونية بين الدول العربية، ويحقق انسجاماً تشريعياً يسهم في تعزيز التعاون القضائي عبر الحدود.

٢. تعزيز البنية التقنية للمحاكم لضمان موثوقية التبليغات الإلكترونية: نجاح نظام التبليغ الإلكتروني يعتمد على بنية تقنية قوية وآمنة تتيح توثيق البيانات وتسجيل وقت الإرسال والاستلام بشكل دقيق، لذلك من المهم أن تعمل وزارات العدل وهيئات القضاء على تطوير الأنظمة الإلكترونية والمنصات القضائية لتكون مؤمنة ضد الاختراق، قادرة على إدارة عمليات التبليغ إلكترونياً، ومتصلة بقاعدة بيانات وطنية موحدة تضمن التحقق من هوية الأطراف وتوثيق كل خطوة في عملية التبليغ.

٣. نشر الثقافة القانونية حول أهمية التبليغ وأثره في سير الدعوى: من الضروري توعية الأفراد والمحامين والمؤسسات القانونية بأهمية التبليغ، سواء التقليدي أو الإلكتروني، باعتباره إجراءً جوهرياً يترتب على صحته أو بطلانه مصير الدعوى، ويُقترح تنظيم برامج تدريبية ودورات توعوية تستهدف العاملين في المجال القضائي والمتقاضين، مع نشر

التمويل	بيان توفر البيانات
لم يتلق المؤلف أي دعم مالي لإجراء هذا البحث أو تأليفه أو نشره.	البيانات متاحة عند الطلب من المؤلف المراسل.
البيان الأخلاقي	الشكر والتقدير
هذا البحث يتوافق مع المعايير الأخلاقية لإجراء الدراسات العلمية. وقد تم الحصول على موافقة خطية من جميع المشاركين الأفراد المشمولين في الدراسة.	لا يوجد شكر وتقدير أفصح به الباحث

المصادر

- البديرات، م. ب. أ. (2022). التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دمنهور.
- جملي، ب. ي.، ومقدم، ي. (2023). العقد الرسمي كأساس للمعاملة العقارية. مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 300-323.
- الحامدي، ع. م. ح.، والطعاني، م. ع. (2024). التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5 (12). <https://doi.org/10.53796/hnsj512/40>
- حامد، م. ف. ع. أ. (2021). أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].
- حسين، م. ر. (2023). أثر عدم استيفاء التبليغ للشككية القانونية. مجلة الجامعة العراقية، 58، (الجزء الأول)، 413-423. <http://search.mandumah.com/Record/1355812>
- درغام، م. ف. ز. أ.، وأولاد محمد، س. ي. (2024). دور أساليب التبليغ القضائي الحديثة في تقليل ازدحام المحاكم الفلسطينية: دراسة حالة القدس. دراسات: علوم الشريعة والقانون، 51 (3).
- السيد، ن. أ. (2023). الأثر القانوني للتبليغ القضائي الإلكتروني في منازعات الشركات الأجنبية في النظامين السعودي والمصري: دراسة مقارنة. [بيانات الدورية غير مكتملة].

شكار، م. (2023). قواعد التبليغ وإشكالاته وفقاً لقانون المسطرة المدنية. مجلة قانونك، (18)، 63-82.

<http://search.mandumah.com/Record/1433870>

عبود، ح. ح. (2019). فكرة التبليغ القضائي الإلكتروني. مجلة دراسات البصرة، (34)، 307-344.

<https://doi.org/10.33762/1954-000-034-008>

علايدان، أ.، والعيسى، ع.، وأبو الغنام، س. أ. س. (2022). الوسائل الحديثة المستحدثة للتبليغ القضائي في قانون المسطرة المدنية الأردني. دراسات: علوم الشريعة والقانون، 49 (4).

فقيهي، ع. م.، والماريه، ع. م. (2019). التبليغ الإلكتروني وأثره في سرعة إجراءات التقاضي في ضوء رؤية 2030 [بحث مقدم إلى مؤتمر تطور القضاء والتقاضي في المملكة العربية السعودية، كلية الشرق العربي للدراسات العليا].

كبيش، ع. أ. (2024). وسائل التبليغ القضائي الإلكتروني. دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 8 (1)، 337-350.

لكحل، ع. (2021). البطالان كجزء لغياب الوجاهية في التبليغ. مجلة الاجتهاد القضائي، 13 (2)، 1031-1040.

<http://search.mandumah.com/Record/1222094>

محمد، إ. ح. أ. (2024). التقاضي الإلكتروني ودوره في تحقيق العدالة الناجزة. مجلة القانون والقضاء، 15 (3)، 88-117.

وزارة العدل السعودية. (2022). اللائحة التنفيذية لقانون المرافعات الشرعية المعدلة. مطابع الوزارة.

وهبور، إ. (2021). إشكالات التبليغ بين الواقع والمأمول في قانون المسطرة المدنية. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، 368، 218-238.

يواو، ش.، وبشير، م. أ. (2021). التبليغ القانوني للمحبوس كأثر من آثار السير الحسن للعدالة. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، 7 (1)، 380-396.

References

- Albdeirat, M. B. A. (2022). *Judicial notification by electronic means in the Saudi system*. *Journal of Jurisprudential Research, Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar University, Damanhour*.
- Aladwan, A., Alisa, I., & Abuelghanam, S. A. S. (2022). *Newly developed means of judicial notification under the Jordanian Civil Procedure Law*. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, 49(4).
- Al-Ahmad Dirgham, M. F. Z., & Awlad Mohammed, S. Y. (2024). *The role of modern judicial notification methods in reducing court congestion in Palestinian courts: The case of Jerusalem*. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, 51(3).
- Al-Hamdi, O. M. H., & Al-Ta'ani, M. A. (2024). *Judicial notification through electronic means: A comparative study*. *Humanities & Natural Sciences Journal*, 5(12).
<https://doi.org/10.53796/hnsj512/40>
- Benyattou, J., & Megueddem, E. (2023). *The official contract as the basis for real estate transactions*. *Journal of the Faculty of Law and Political Science, University of M'sila*, 300–323.
- El-Sayed, N. A. (2023). *The legal impact of electronic judicial notification in disputes involving foreign companies under the Saudi and Egyptian legal systems: A comparative study*. [Journal title and publication details require verification], (31).
- Faqihi, A. M., & Al-Marieh, A. M. (2019). *Electronic notification and its impact on the speed of litigation procedures in light of Vision 2030* [Paper presented at the Conference on the Development of Judiciary and Litigation in Saudi Arabia, College of Arab East Graduate Studies, Riyadh, Saudi Arabia].

- Hamed, M. F. A. F. (2021). *The provisions of electronic judicial notification* [Master's thesis, Middle East University, Amman, Jordan].
- Hussein, M. R. (2023). *The effect of failure to comply with the legal formalities of notification*. *Iraqi University Journal*, 58(1), 413–423. <http://search.mandumah.com/Record/1355812>
- Kabish, A. S. (2024). *Means of electronic judicial notification*. *Journal of Legal and Political Research*, 8(1), 337–350.
- Lakhal, A. (2021). *Nullity as a sanction for the absence of proper formalities in notification*. *Judicial Ijtihad Journal*, 13(2), 1031–1040. <http://search.mandumah.com/Record/1222094>
- Ministry of Justice, Saudi Arabia. (2022). *Executive regulations of the amended Sharia Procedures Law*. Ministry Press.
- Mohammed, I. H. A. (2024). *Electronic litigation and its role in achieving prompt justice*. *Law and Judiciary Journal*, 15(3), 88–117.
- Obaid, H. H. (2019). *The concept of electronic judicial notification*. *Basra Studies Journal*, (34), 307–344. <https://doi.org/10.33762/1954-000-034-008>
- Ouahbour, I. (2021). *Issues of notification between reality and expectations under the Code of Civil Procedure*. *Al-Manara Journal of Legal and Administrative Studies*, 368, 218–238.
- Shakar, M. (2023). *Rules governing notification and related issues under the Code of Civil Procedure*. *Qanounak Journal*, (18), 63–82. <http://search.mandumah.com/Record/1433870>
- Yaouaouchahrazed, Y., & Amine, B. M. (2021). *Legal notification of detainees as a means of ensuring the proper administration of justice*. *Algerian and Comparative Public Law Journal*, 7(1), 380–396.